

الرئيس يحل المجلس الأعلى للقضاء ويغلق مقره بالسلاسل: استكمال تفكيك مؤسسات الدولة

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

الشريكين الاجتماعيين - الأعراف والنقابة - كما تؤشر زيارة رئيس الخزينة الفرنسية لتونس وهو منسق نادي باريس المالي بأسوء السيناريوهات فيما يهم ملف الاقتراض. في جميع الأحوال سيكون لهذه الإصلاحات ثمن اجتماعي باهض يمسّ المواطنين. في هذا الإطار تمت جدولة تحويل أجور الموظفين في تواريخ قطاعية مختلفة، وقد تسبب هذا في ضرر بالغ لمئات الآلاف من الأجراء الذين لهم دين بنكي، حيث سبق سداد دينهم تحويل أجرهم ودفعوا مقابل ذلك غرامات تأخير أثقلت كاهلهم المالي المتأزم أصلاً. يذكر أن الثلاثي الأخير من 2021 وبداية 2022 شهدا ارتفاعاً جنونياً للأسعار والطاقة، ما يُنذر بأشهر قادمة صعبة على الحياة اليومية للمواطنين وخاصة خلال شهر رمضان القادم.

- الفشل الذريع للاستشارة الوطنية التي أمر بها قيس سعيد التي لم يتعدى عدد المشاركين فيها 250 ألف وهو رقم ضعيف جداً بعيداً عن الشرعية الواسعة التي يُراد اكسائها على هذه الاستشارة. تصريح قيس سعيد عن مخرجات التوجهات العامة لهذه الاستشارة، يُؤكد التوظيف السياسي المطلق لها كأرضية لاستفتاء صوري لا محالة حول النظام السياسي المقبل.

في هذا الإطار العام، يأتي قرار حل المجلس الأعلى للقضاء كخطوة تستكمل وضع يد الرئيس على كامل مفاصل مؤسسات الدولة، وتجسيد لحقيقة مشروع السياسي المقوّض للمكاسب الديمقراطية.

في خطوة غير مفاجئة أعلن رئيس الدولة في وقت متأخر من السبت ليلاً، ومن داخل مقر وزارة الداخلية، أنه حلّ المجلس الأعلى للقضاء وصرح بأن هذه المؤسسة تُعتبر منذ اللحظة في عداد الماضي.

يأتي هذا القرار استكمالاً لتوجه سياسي مستمر منذ 25 جويلية، وبعد تعليق البرلمان وحل هيئة مكافحة الفساد، وعرض رزنامة سياسية لأهم المحطات القادمة لمشروع الرئيس وإطلاق الاستشارة في انتظار إجراء الاستفتاء، ولكن قبل ذلك، سيأتي الدور على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي لا مفر من حلها. سبق لقيس سعيد أن أعلن مراراً غضبه العارم من المرفق القضائي وخاصة من كيفية تسييره، وقد عبّر صراحة عن رغبته الجامعة في "إصلاح" هذا المرفق العمومي الذي لا يعتبره سلطة بل وظيفة وجهازاً يتبعان الدولة. كما يأتي هذا القرار في سياق اقتصادي وسياسي واجتماعي، أهم ما يميزه السمات الثلاث التالية:

- انشغال قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل بالإعداد للمؤتمر القادم، الذي هو محل شكاية لدى المحاكم مع مخاطر مؤكدة ان حكم بتأجيله، تُضعفه من الداخل وتشق صفوفه. تُذكر بأن قيادة الاتحاد لم تُبدي إلى حد الآن معارضة صريحة أو قوية لسياسات الرئيس؛ خاصة بتواجد تيار قومي ووطدي داخل قيادة الاتحاد تناصر رئيس الدولة وتمده برصيد سياسي داعم.

- تفاقم أزمة المالية العمومية وتضائل آفاق الاقتراض من السوق الخارجية ما لم تجد الحكومة اتفاقاً ملزماً لها مع الجهات المانحة وصندوق النقد الدولي. الوضعية المالية للدولة جد متأزمة وتتطلب إصلاحات هيكلية عميقة لن تقع الا بموافقة

4- لم يكن للوسط القضائي بمعناه الواسع - قضاة / محامون / نقابات / عدول / خبراء - موقف واحد وحازم رافض، في تعبير عن الاصطفاف الأيديولوجي المتناقض داخل أهل المهنة، والذي يؤكد هشاشة الثقافة الديمقراطية داخل جزء من النخب.

5- أعلن الرئيس قرار حل المجلس الأعلى للقضاء من داخل وزارة الداخلية في ساعة متأخرة وكأن الأمر "دَبّر بليل"، في إشارة واضحة الى اعتماد الرئيس سياسيا على المنظومة الأمنية كداعمة لقراراته السياسية وفي مواجهة جيوب مقاومة ممكنة من داخل المنظومة القضائية.

6- يظهر دون غبار عجز الرئيس الكلي عن تقديم مقترحات اقتصادية واجتماعية تُصلح من حال الجماهير أو "الشعب يريد". تحوّل مشروع الرئيس من دعوة لاسترداد ثروات الشعب المنهوبة، الى عَقلة تنفيذية سياسية على مؤسسات الدولة ودواليب قرارها. رغم اتفاق الجميع على حالة استشرَاء الفساد، واخلالات المنظومة القضائية وأزمة المالية العمومية، الا أن إجراءات الرئيس لا تصب البتة في اصلاح جوهري لها، بل انها قاطعت كليا أي مقارنة تشاركية في إشارة واضحة الى إقرار توجه شخصي مُتفرد بالسلطة ومتحكم بالقرار ومنقذ له.

في هكذا سياق من التحولات المتسارعة، تنهزم الديمقراطية من جديد في تونس وينتصر الانقلاب، وتنبئ قرارات الرئيس بالتهيئة لفصل سياسي عنيف قادم لاستكمال ما تبقى من مشروعه الشعبي. نتساءل إن حَلّت الدولة المستبدة من جديد نهائيا أم لازالت الحظوظ قائمة في استرجاع الأمل الديمقراطي. سنُنبئنا الأسابيع القادمة بذلك.

أتى هذا القرار مُحَمّلا برهانات ورمزيات مختلفة نتوقف عند أهمها:

1- رهان سياسي يهم تقويض مؤسسات الدولة بشكل يكاد يكون نهائيا، واستفراد رئيس الدولة بالسلطة المطلقة التي لا حادّ لها ولا حدود، خاصة أمام ضعف خصومه وتآكل قُدراتهم على المواجهة.

2- يتضح جليا ودون أي أدنى شك أن الغاية من هكذا قرار ليست إصلاحية، بل للاستفادة سياسيا من الجهاز القضائي لمنازعة الخصوم السياسيين. إن التخلّص من "إدارة القضاء" يُمْكّن الرئيس حتما من تعيين موالين لمشروعه يأتمرون بأوامره، وسيفتح هذا لسلطته أروقة قضائية تُمثّل رافعة عقابية وجزائية لمشروعه السياسي.

3- وجد قرار العزل مباركة من تيار الوطن ممثلا في حزب "تونس الغد" ورئيسه عبيد البريكي على أمل جنى ثمار سياسية جراء "فتح حقيقي" لملفّي شكري بلعيد ومحمد البراهمي. أما التيار الديمقراطي والجمهوري والتكتل وحزب حركة النهضة وحزب العمال، فقد عارضوا بشدة هذا القرار في نفس الوقت الذي خسرت فيه هذه الأحزاب الكثير من وزنها السياسي ومن قدراتها التعبوية، ما يُضعف على أرض الواقع إمكانات فعلها السياسي المنظم المعارض. أما الاتحاد العام التونسي للشغل فكان موقفه "بين بين" في محاولة لمسك العصا من وسطها، اذ عبّر سمير الشفي عن موقف مع اصلاح القضاء، ولكن الاختلاف في طريقة ذلك: يؤكد هذا الموقف بعض التملل والتردد في انتظار ما ستؤول اليه الازمة الاقتصادية من ازمة اجتماعية خانقة، ربما حينها يكون الاتحاد دور آخر سياسي يؤديه.